

# قَرَارَاتُ مَوْتَمَرِ الْإِسْلَامِ

## وَالاصِّلَاحُ الْاجْتِمَاعِي

إيمان الأسس التي تقوم عليها الشريعة الإسلامية لا تتعارض مع التشريع الحديث ، وإن في قراءه هذه الشريعة من المرونة وتوحي مصالغ العباد والحرص على اتقاء الضرر والضرار ما يجعلها مغيثاً صالحاً للتشريع في مختلف الأمم والعصور ، وما يسمح بالاجتهاد في تفاصيل الأحكام وصياغتها في صورة تتلاءم مع مقتضيات الأحوال . وقد أترف بذلك مؤتمر القانون الدولي المقارن الذي عقد في سنة ١٩٣٧ بمدينة لاهاي إذ قرر " أن الشريعة الإسلامية شريعة مستقلة وأنها صالحة لمجازاة لتطور الحديث " . فليس هناك إذن أية ضرورة لاستفتاء تشاريعنا من معين آخر ما دامت أصول الشريعة الإسلامية صالحة لأن تمدنا بتشريع يطابق حاجات الزمان وما تقتضيه الحياة الاجتماعية السليمة .

ويقتضى هذا الإصلاح أن تؤلف لجان من المختصين في القانون والشريعة الإسلامية لتدرس القوانين الوضعية المعمول بها الآن في مختلف النواحي ، وتستخرج من أصول الشريعة الإسلامية ما يجعل القوانين التي تطبق في البلاد مسيرة لروح العصر ومقتضياته وغير متعارضة مع أصول التشريع الإسلامي . وينبغي أن تسبق هذه الخطوة أخرى ترمي إلى تهيئة السبل لاستفتاء أصول التشريع الإسلامي ، وذلك بعدة وسائل أهمها إنشاء معهد دائم للدراسات الفقهية الإسلامية يعمل على نشر منتجات القدامى من الفقهاء في صورة تبصر الإمام بها ويرجع إليها لتفهم أغراضها ، وتبين وجوه الموازنة بينها وبين أصول التشريع في العصر الحديث ، وتتوفر أعضاؤه من جهة أخرى على دراسات في شتى المسائل الفقهية التي تمس حياتنا التشريعية وعلى نشر هذه الدراسات ، ويكون في الوقت نفسه مرجعاً للقائمين على أمر التشريع فيما عسى أن يعرض لهم من شؤون في هذا السبيل .

— إن إعلاق باب الاجتهاد في شؤون الشريعة الإسلامية أمر لا يقره الدين ولا يتفق مع الصالح العام ، فالاجتهاد وحده تتمكن هذه الشريعة من مسيرة الزمان والمكان ويمكن المشرعون من مواجهة المسائل الجديدة والأحداث العارضة فيضعون لمختلف العصور والأحوال ما يلائمها من الأحكام التصيلية مستندين في ذلك إلى كليات الشريعة وأغراضها .

ويرى المؤتمر أنه لا يعتد إلا بالاجتهاد من توافرت فيهم الكفاية الفقهية والتكهن من أصول الشريعة الإسلامية وأغراضها ، وأن يكون المرجع في استنباط الأحكام في النهاية هيئة تتألف من كبار العلماء في الشريعة الإسلامية والقوانين الوضعية ، حتى يسلم عملهم من الزلل والترعات الفردية والآراء القطرية

٣ - حرص الإسلام على حسن اختيار القضاة وتوفير إكرامه والاستقلال لهم . وتوفير الضمانات والطمأنينة للخصوم حتى في النظرية والالتفاتة . وذلك ليحقق للعدل أقوى ضماناته ، فينبغي إصلاح نظامنا القضائية على الصورة التي تتفق مع هذه المبادئ النبيلة وتوفير الضمانات لاستقلال القضاء في جميع جهاته ودرجاته .

٤ - لا يقر الإسلام من نظم الحكم إلا ما يعتمد في صورة ما على الشورى والرجوع إلى الشعب فكل نظام لا يقوم على هذه الأسس يتعارض مع مبادئ الإسلام .

٥ - حرص الإسلام أيما حرص على حرية الرأي ، ففتح كل فرد الحق في إبداء رأيه عن أي طريق شاء . وجعل من أظهر صفات المؤمنين أنهم يجهرون بأرائهم ولا تأخذهم في الحق لومة لائم . ولم يحارب إلا الآراء الضالة التي تهدد سلامة لدولة أو تفسد الفتنة بين الناس ، فكل تشريع يتضمن المنجر على حرية الرأي ، فيما وراء هذه الحدود يتعارض مع مبادئ الإسلام .

٦ - لم يفرض الإسلام على العقول أية نظرية علمية معينة بصدد ظواهر الفلك أو الطبيعة أو الحيوان أو النبات أو الإنسان . . . وما إلى ذلك ، ولم يعرض لتفاصيل هذه الشؤون وكل ما فعله بهذا الصدد ، أنه استحث لأفكار على النظر في ظواهر الكون ، وحفز الناس على التأمل في هذه الشؤون واستنباط قوانينها العامة . ثم ترك بعد ذلك للفرد كامل الحرية في تقرير ما يراه ، والانتصار له ، واعتناق ما يقتنع بصحته من نظريات ، فكل تدخل في حرية التفكير العلمي باسم الدين يتعارض مع مبادئ الإسلام .

٧ - كفل الإسلام حرية الأديان والمعتقدات وحرية البحوث والمناقشات الدينية مالم يكن الغرض منها نشر الفتنة أو الكيد للإسلام . فكل محاولة لإكراه الناس على دينهم أو المنجر على حرية البحث الديني فيما وراء هذه الحدود لا تتفق في شيء مع مبادئ ديننا الحنيف .

٨ - قرر الإسلام مساواة الناس أمام القانون ومساواتهم في الحقوق العامة السياسية وغيرها ، وقرر أن لا تقاوم بينهم إلا على أساس أعمالهم وكفائاتهم وما يقدمه كل منهم لنفسه ووطنه والمجتمع الإنساني من خير . فنظام الطوائف وأساليب التفرقة بين طبقات الناس في الحقوق والواجبات على أساس نسبهم أو جاههم أو ثروتهم أو الطبقة التي ينتمون إليها ، كل هذه الأمور وما إليها تتعارض مع مبادئ الإسلام كما تتعارض مع مبادئ الدستور .

٩ - أن يزوج المحسوبة والمحاباة التي بدأت تتغلغل في كثير من فروع الحياة في مصر في الوقت الحاضر تبعاً لما بيننا وبين الأسس التي جاء بها الإسلام وتعارض مع مبدأ المساواة الذي جعله كبر دعامة من دعائمه . هذا إلى ما تؤدي إليه المحسوبة من فساد في الأخلاق ، واضطراب في أداة الحكم ، وعدم التزام الحدود التي رسمتها قوانين الدولة ، وتضييع لحقوق الأفراد ونزع الثقة من نفوس الشعب ، وإشاعة أساليب الكذب والخداع ووسائل الخلق والامدانة والفتاق ، وإسناد الأعمال إلى من لا يحسنون القيام بها . وتشجيع الناس على التواكل والاعتماد على الغير وما إلى ذلك من العواقب الرخيصة التي بدت آثارها في حياة الفرد وحياة الأسرة ومختلف الشؤون العامة ، واضعفت من إنتاج المادى والعقل وتولد عنها معظم ما نشكو منه من مطهر الشذوذ والانحلال الدينى والحقى . فينبغى أن يتجه قسط كبير من نشاط المصلحين نحو محاربة هذا الداء الوييل .

١٠ - قضى الإسلام على مبدأ التفرقة بين الرجل والمرأة في الحقوق العامة السياسية والمدنية ، وأباح للمرأة التعلم بمختلف أنواعه ومراحله ، وأن تضطلع بمختلف الوظائف التي يمكنها الاضطلاع بها ولا تتعارض مع أداء وظيفتها الأساسية في الحياة ، فينبغى أن تقوم نظمتنا الاجتماعية على احترام هذه المبادئ ، وأن يسير تطور المرأة في جميع نواحيه على النهج الذي سنه الإسلام ، وأن يتخذ في هذا السبيل من وسائل الحيلة ما يحول دون انحراف هذا التطور عن جادة التصمم .

١١ - حرص الإسلام على تحقيق أكبر قدر ممكن من المساواة في الحياة الاقتصادية وعلى تقليل الفروق بين طبقات الناس وتقريبها بعضها من بعض ، واتخذ لذلك وسيلتين : أحدهما ما سنه لاهلث من نظم حكيمة توزع الثروة على عدد كبير من الاقارب وتحول دون تكس ثروات كبيرة في يد فئة محدودة من الناس ، وثانيتها فرض الضرائب على الاغنياء وصرف ما يجبي منها في وجوه البر والاصلاح . فينبغى أن تدعم نظمتنا الاقتصادية على قاعدة احترام الاساسين السابقين حتى تتحقق الاغراض الخلية التي قصدت اليها الإسلام . وبذلك يستقر التوازن الاجتماعي ونجانب كل ما عساه أن يتهدد كياننا القومي من جراء فقدان هذا التوازن أو ينشر المبادئ الاقتصادية الفاسدة ويعرض البلاد لشرها المستطير .

١٢ - ينبغى أن يكون للحكومة إشراف مباشر على شؤون الاحسان والتبرعات والصدقات وصناديق الأضرحة ، وما إلى ذلك ، وأن تعمل على تنظيم هذه الموارد وصرفها في وجود البر والترفيه دن الفقراء وبهذه المناسبة يرى المؤتمر أن ما يحوى عليه العمل من توزيع قسم كبير مما يرد من صناديق الأضرحة على رؤساء المساجد وأئمتها ومن إليهم من غير المحتاجين يتعارض مع ما يقصده المتصدقون ومع الحدود التي رسمها الإسلام لمصارف الصدقات .

١٣ - من أكثر الأمور تعارضا مع روح الإسلام النزاع والتفرق حيث يقتضى استقرار الحياة الاجتماعية أو تقتضى ظروف طارئة جمع الكلمة واتحاد الرأى "واعصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا" "ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم".

فواجب الوطن والدين يهيب بأولى الرأى فينا أن نجعلوا الاتحاد رائدكم فى كل ما يمس الأسس العامة لحياتنا الاجتماعية، وكل ما يتصل بشئوننا الجوهرية وخاصة فى هذا الوقت العصيب .

١٤ - من أهم الدعائم التى يقوم عليها الإسلام التضحية والاخلاص فى العمل والصدق فى القول . ولذلك ينبغى أن يكون أساس اصلاحنا الاجتماعى أخذ الناس بهذه المبادئ الثلاثة ومحاربة الكذب ومداهنة الرؤساء والأثرة وحب النفس والتفانى والرياء والتفاخر وابتغاء المديح ... وما إلى ذلك . وينبغى أن تتجه الوسائل التى يتخذها أولو الأمر لتشجيع الناس على البر ووجهة تبعث فى نفوسهم حب الخير لذاته ، وأن تتجرد من كل ما من شأنه أن يدفعهم على الرياء وطلب المكافأة العاجلة . وينبغى كذلك أن تنظم العلاقات بين الحاكمين والمحكومين والرؤساء والمرءوسين على صورة تقتضى على خلق المداهنات والوشاية والتفانى وكتيان الحق ابتغاء مرضاة الناس .

١٥ - إن قسما كبيرا من الآفات الاجتماعية التى لا تتفق مع روح الإسلام ناجم عن ضعف فى شعور الفرد بواجب المجتمع ، وفى شعور الجماعة بواجب الفرد . فعلاج الآفات الاجتماعية يتوقف إذن على علاج هذا الضعف فى المجتمع والأفراد .

ولذلك يرى المؤتمر أن يوجه أكبر قسط من مجهود المربين والمصلحين نحو هذه الغاية . فلا يدخر المربون وسعا فى بث الشعور الجمعى فى نفوس النشء، ولا يدخر الساسة والمصلحون وسعا فى تنظيم شؤون الدولة على أساس الاعتراف بالفرد وحقوقه .

١٦ - إن أمضى سلاح محاربة الآفات الاجتماعية هو الرأى العام، فأثره بهذا الصدد أعظم من أثر القوانين . وهو العين الساهرة على تنفيذ النظم والقواعد الصالحة، وعليه يعتمد الإسلام فى منهجه الاصلاحى القائم على حب المعروف والأمر به والعمل على اشاعته والتفوق من المكر والنهى عنه والعمل على تغييره .

وأسف المؤتمر لأن الرأى العام الصالح المتحد الوجهة لم يتكوّن بعد فى المجتمع المصرى على وجه كاف لضمان هذه الرقابة، فكثيرا ما ترى أفرادا يجاهرون بالاعتداء على حرمان الدين والدولة والحقوق العامة ومع ذلك لا يحرك الجمهور ساكنا للانكار والاعتراض، وكثيرا ما يكون الشئ الواحد حسنا عند طائفة قبيحا عند أخرى . وذلك ناشئ عن تعدد أساليب التربية وإغفال معظمها لتعاليم الإسلام ومناهجها فى الأخلاق والمعاملات ومجانبة كثير منها لروحها وأساليبها .

فن الواجب إذن العمل بقدر المستطاع على القضاء على هذه الأسباب .

١٧ - ينبغي أن تستند نظم التربية في الأسرة ومعاهد التعليم إلى المبادئ القويمة التي أمتها روح الإسلام وأن يستبعد منها كل ما يتعارض مع هذه المبادئ .

١٨ - تحت مبادئ الإسلام على اتخاذ طرق الصب الوقتي والملاحي ، وتتعارض كل الأمراض مع وسائل العودة والسحر والانتحاء في شؤون الاستشفاء إلى الجس وأرواح الموتى .. وما إلى ذلك .

فالواجب الدين يقتضي أولى الأمر ألا يدخروا رسة في محاربة هذه الوسائل وتعليم الناس واجباتهم بهذا الصدد ، وتعميم طرق الاستشفاء الصحيح وجعلها في متناول جميع الطبقات .

١٩ ينبغي أن تبادر الحكومة باتخاذ التدابير الفعالة لمقضاء على المداورة الرسمية والسرية وتحرير الجمر والميسر . وم إلى ذلك من الموقوفات التي حرمتها الإسلام والتي تؤدي إلى انتشار الأمراض الفتاك وإشاعة الاخلال الخلق ، وتتعارض مع لاستقرار الاجتماع والنظم الاقتصادية السليمة . كما ينبغي أن تبادر الحكومة بضرب على أيدي ابحان والمستهترين الذين يجهرون بالمنكر والظلمات العامة وشواطئ لمصايف وما إلى ذلك ، ويصدر عنهم من القول والفعل على صرأى ومسمع من الناس ما يتعارض مع الفضيلة والأدب واللباقة ، وذلك بتدعيم مكاتب الأدب وتعميمها وتوسيع مباحثها ، وتأليف جماعات من ذوي الأخلاق الكريمة والجرأة والشجاعة الأدبية لمراقبة ما يحدث من هذا القبيل ، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في هذا المساببات ولا يخفى ما لهذه الوسائل من أثر في تهيئة الرأي العام الإصلاح الإسلامي الذي نشده .

٢٠ - ينبغي أن تستند الحكومة في مراقبة الأغاني الشعبية والإذاعات القنائية وغيرها لتجعل منها أداة صالحة لتهديب الاخلاق وتقوية الروح الوطنية وتصوير الحياة الاجتماعية الصحيحة وبث الشعور الديني في النفوس ، ولتحصلها مما علق بها في الوقت الحاضر من الأدران .

٢١ - كل اصلاح اجتماعي لم يهيا له الرأي العام تهيئة كافية ولم يستعد لقبوله استعدادا كاملا يكون مصيره الى الاخفاق . ولذلك يرى المؤتمرون أن يتبع في الاصلاح نفس المنهج الذي سار عليه الاسلام فيبدأ بالدعوة وتهيئة الرأي العام وإعداد الافكار ، ويختتم بالتشريع ، ويلاحظ التدرج في التشريع وترك العطفرة حتى يتبأ الجوا الصالح وتستعد أعصاب الجماعة لقبول ما يسن لها من قوانين .

والمؤتمرون عظيم الايمان و أن قترحاته هذه ستلقى ما تستحقه من عناية وتقدير في البرلمان ودوائر الحكومة والهيئات التي تعنى بالاصلاح الاجتماعي . وذلك لما لها من خطر في مختلف شؤوننا وخاصة في هذا الدور الدقيق الذي نجتازه الآن .